

تقويض شامل لسيادة القانون.. اعتقال في السعودية رغم انتهاء المحكميات



التغيير

أبرزت منظمة سند لحقوق الإنسان واقع التقويض الشامل لسيادة القانون في المملكة عبر استمرار اعتقال ناشطي رأي ومعارضين رغم انتهاء محكومياتهم.

وأشارت المنظمة إلى مواصلة السلطات في المملكة احتجاز الشيخ "عصام العويد" في سجونها، رغم انتهاء محكوميته منذ كانون ثاني/يناير 2020.

وبحسب المنظمة تعمل السلطات على المماطلة والتأخير في الإفراج عن معتقلي الرأي، رغم انتهاء محكوميتهم، وهو ما يعد انتهاكات صريحة للقانون، وحقوق الإنسان.

ويعمر 1611 يوما على اعتقال السلطات للشيخ العويد، في حين يواصل المعاناة والظروف الإنسانية الصعبة داخل السجن.

والعويد داعية بارز، له مؤلفات فقهية وفي التفسير واللغة، وعمل محاضرا بجامعة الإمام بالرياض، وكان خطيباً بأحد مساجد العاصمة.

وقد اعتقلته السلطات في شباط/فبراير 2017، بتهمة "تمويل منظمات إرهابية"، وهو ما نفته أسرته.

ولم تكتف السلطات باعتقال مئات الناشطين والحقوقيين والأكاديميين على خلفية التعبير عن الرأي بل إنها تواصل احتجاز عدد منهم بالرغم من انتهاء فترة محكومياتهم.

ويشكل ذلك تجاوزا صارخا وخرقا للقانون الدولي وانتهاكاً جسيماً لأبسط معايير حقوق الإنسان الدولية والمواثيق الحقوقية.

كما أنه يشكل انتهاكا فاضحا لحق المعتقل الطبيعي في الإفراج عنه بعد انقضاء فترة محكوميته.

وتنص المادة ٢٤ من نظام السجن والتوقيف في المملكة على "أنه يفرج عن المسجون قبل طهر اليوم التالي لانقضاء العقوبة"

وقد تجاوزت الحكومة في المملكة كل الأعراف والاخلاق والقوانين، ليس فقط في اعتقال الأفراد دون مستند قانوني وتلفيق التهم لهم والمحاكمات الصورية والسرية والأحكام الجائرة دون ما يثبت إدانة المعتقلين أو تجريمهم.

بل كذلك مواصلة سلب الحرية لمن أنهموا محكومياتهم والمماطلة في الإفراج عنهم وإخفائهم قسريا واستمرار التضييق عليهم وسلب حرياتهم .

فبالإضافة إلى أن اعتقال الأشخاص كان تعسفيا ودون سبب مشروع أو إجراء قانوني واحتجازهم أحيانا في أماكن سرية لا تفصح السلطات عنها إلا أنها تمنع في مخالفة القوانين الدولية بمواصلة احتجاز من انتهت محكوميته وفي ظروف غامضة وتكتم متعمد.

وكعادة الحكومة في التكتّم والتعتيم على معلومات المعتقلين وأماكن احتجازهم والتهمة الموجهة لهم فإنه من الصعوبة بمكان حصر كل أسماء المعتقلين وأماكن وجودهم والأحكام الصادرة ضدهم.

وحسب المعلومات المتوفرة لسند حتى الساعة فإن الحكومة تواصل احتجاز عدد من المعتقلين رغم انتهاء محكوميتهم ومنهم:

- أحمد الصويان وانتهت محكوميته منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

- خالد الراشد وانتهت محكوميته منذ آذار/مارس ٢٠٢٠.

- الشيخ سليمان العلوان وانتهت محكوميته منذ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٩ وكان قد حكم بالسجن ١٥ عاما.

- مساعد الكثيري وانتهت محكوميته منذ شباط/فبراير ٢٠٢١.

- الشيخ إبراهيم السكران وانتهت محكوميته منذ أيار/مايو ٢٠٢٠.

- ياسر العياق منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

وتعتقد سند بأن الأعداد أكثر من هذا بكثير في ظل ندرة المعلومات وتكتم السلطات عن الأعداد الحقيقية للمعتقلين والإجراءات القانونية المتخذة حيالهم.

إن السلطات تظهر استخفاً خطيراً بسيادة القانون بمواصلتها احتجاز معتقلي الرأي على الرغم من انتهاء فترة محكومياتهم.

ولا يزال ملف المعتقلين المنتهية أحكامهم مهملاً لدى السلطات- كبقية ملفات حقوق الإنسان- إلا أنه لا يحظى بالاهتمام الكافي من المنظمات الدولية والمؤسسات الحقوقية.